



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 24 شباط/ فبراير، 2020

# حكومة الفخفاخ: من عسر التشكيل إلى تحديات الحكم

وحدة الدراسات السياسية

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علمية رصينة ضمن ثلاث سلسلات هي: تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العام في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقاً للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2020

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعائن، قطر

هاتف: + 974 40354111

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1. .... المخاض العسير
2. .... الفريق الحكومي: حسابات الائتلاف والاختلاف
2. .... أولويات الحكومة الجديدة
3. .... تحديات منتظرة
3. .... خاتمة

كشف رئيس الحكومة التونسية المكلف إلياس الفخفاخ، يوم 19 شباط/فبراير 2020، عن أسماء أعضاء فريقه الحكومي، بعد شهر من اللقاءات والمشاورات التي أجراها مع مختلف مكونات المشهد السياسي والبرلماني في تونس. ويأتي الإعلان عن هذا الفريق، بعد أطول أزمة حكومية شهدتها البلاد، وامتدت منذ إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية أواخر عام 2019. وكان الحبيب الجملي، المكلف الأول، قد فشل في نيل ثقة البرلمان على حكومته بعد شهرين من المشاورات والتجاذبات، ليكلف الرئيس قيس سعيد، بعد ذلك، الفخفاخ بالمهمة. وعلى الرغم من أن الطريق تبدو سالكة، هذه المرة، لنيل ثقة النواب، فإن تحديات كبرى تنتظر الفخفاخ وفريقه.

## المخاض العسير

حال تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة، بعد فشل الجملي وفريقه في نيل ثقة البرلمان، حدد الفخفاخ الخطوط العامة للمشاورات واللقاءات التي ينوي إجراؤها مع الأحزاب والكتل البرلمانية والمنظمات والشخصيات السياسية لتشكيل فريقه الحكومي، متعهداً بالعمل على بناء أوسع تحالف سياسي ممكن «بعيداً عن أي إقصاء أو محاصرة حزبية مع الوفاء للتوجه الأغلبي»<sup>(1)</sup>، قبل أن يستدرك ويستثنى حزبي قلب تونس (الذي ترشح رئيسه، نبيل القروي، في مواجهة سعيد في الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية) والدستوري الحر (المحسوب على النظام السابق)، مؤكداً أن الائتلاف الحكومي سيقترن على الأطراف التي دعمت الرئيس سعيد في الدور الثاني.

مثل قرار الفخفاخ استثناء حزب قلب تونس من المشاورات أول محطات الخلاف والتجاذب بينه وبين حركة النهضة الحائزة على الكتلة البرلمانية الأكبر، والتي طالبت باعتماد «أوسع قاعدة حزبية وبرلمانية في حكومة وحدة وطنية لا تقصي إلا من أقصى نفسه»<sup>(2)</sup>. وبرزت الحركة طلبها برفضها المبدئي لإقصاء أي طرف، وخصوصاً أن كتلة حزب قلب تونس تمثل الكتلة الثانية في البرلمان، وكذلك بحاجة المشهد السياسي والبرلماني القادم إلى أوسع توافق ممكن لضمان تمرير القوانين الأساسية وتفعيل المؤسسات السيادية؛ وعلى رأسها المحكمة الدستورية، التي تتطلب موافقة ثلثي النواب؛ وهو نصاب يصعب تحقيقه في حال بقاء حزب قلب تونس في المعارضة. وقد أكدت الحركة أن على الحكومة البحث عن شرعيتها لدى البرلمان الذي سيصوت على منحها الثقة، وليس لدى الرئيس. وعبرت الحركة عن استعدادها لجميع الخيارات، بما فيها الذهاب إلى انتخابات جديدة، في حال إصرار الفخفاخ على موقفه<sup>(3)</sup>. وقبل انتهاء الأجل الدستورية بأيام قليلة، وفي مسعى لجسر هوة الخلاف بينه وبين حركة النهضة، اجتمع الفخفاخ بوفد من حزب قلب تونس، غير أن الاجتماع لم يسفر عن توسيع الائتلاف الحكومي بضم ممثلين عن الحزب.

لا يبدو أن حسابات تشكيل الائتلاف الحكومي كانت الدافع الوحيد وراء حرص حركة النهضة على ضم حزب قلب تونس إليه، بل تشابكت معها حسابات أخرى، بينها الحفاظ على التوازنات القائمة داخل مجلس النواب. وهي التوازنات التي ضمنت لرئيس حركة النهضة راشد الغنوشي رئاسة البرلمان، بعد تصويت كتلة قلب تونس لصالحه، إضافة إلى توظيف مطلب الانفتاح على قلب تونس ورقة ضغط لتحقيق أكبر حضور ممكن في الفريق الحكومي، ولاستخدامه «فيتو» للاعتراض على تسمية شخصيات في مواقع ترمي الحركة أن تعيينها فيها غير مطمئن لها. وهو ما تحقق للنهضة برفع عدد وزرائها في الفريق الحكومي وبترجع الفخفاخ عن تسمية وزراء آخرين أو نقلهم إلى مواقع أخرى.

1 "تصريح السيد إلياس الفخفاخ على إثر تكليفه من رئيس الجمهورية بتكوين الحكومة"، فيسبوك، صفحة "رئاسة الجمهورية التونسية"، 2020/1/20، شوهد في 2020/2/20، في: <http://bit.ly/2ukiaG2>

2 "بلاغ إعلامي لحركة النهضة"، موقع حركة النهضة، 2020/1/23، شوهد في 2020/2/21، في: <https://bit.ly/2V996if>

3 ينظر: آمال الهلالي، "أكدت استعدادها للانتخابات مبكرة.. لماذا تريد النهضة إشراك قلب تونس بالحكومة؟"، الجزيرة نت، 2020/1/27، شوهد في 2020/2/21، في: <https://bit.ly/2T4M9Ks>

## الفريق الحكومي: حسابات الائتلاف والاختلاف

يتكون الفريق الحكومي الذي أعلن عنه الفخفاخ من 30 وزيراً وكاتبين دولة اثنين؛ نصفهم من المستقلين ونصفهم من ممثلي الأحزاب المشاركة. وتوزعت الحقائق الوزارية المسندة إلى الأحزاب والكتل البرلمانية بين حركة النهضة (7 حقائب)، والتيار الديمقراطي (3 حقائب)، وحركة الشعب وحركة تحيا تونس وكتلة الإصلاح الوطني (حقيبتان اثنتان لكل منها). وضمت قائمة الوزراء المتحزبين مجموعة من قيادات الصف الأول، بينها عبد اللطيف المكي ولطفي زيتون من حركة النهضة، ومحمد عبو ومحمد الحامدي من التيار الديمقراطي، وفتحي بلحاج من حركة الشعب، وسليم العزابي من حركة تحيا تونس. ويبدو من خلال عدد الحقائق الموزعة على الأحزاب أن الفخفاخ سعى لتحقيق توازن نسبي بين حجم الكتل البرلمانية وحضورها في الفريق الحكومي، مع تقليص نصيب حركة النهضة بوزير واحد قياساً على بقية الكتل. ففي حين حازت الحركة 7 حقائب بكتلة برلمانية تعد 54 نائباً، حصل التيار الديمقراطي على نصف حقائبها بـ 22 نائباً، وحصلت حركة تحيا تونس على حقيبتين اثنتين بـ 14 نائباً. وبتشكيل الائتلاف الحكومي الخماسي من حركة النهضة والتيار الديمقراطي وحركة تحيا تونس وحركة الشعب وكتلة الإصلاح الوطني، تصبح كتل قلب تونس (38 نائباً) وائتلاف الكرامة (19 نائباً) والحزب الدستوري الحر (17 نائباً)، كتلاً محسوبة على المعارضة.

أما أعضاء الفريق الحكومي غير المحسوبين على أحزاب أو كتل برلمانية، فقد حصلوا على 15 حقيبة وزارية وكاتبين دولة. وحرص الفخفاخ على ما وصفه بـ «تحييد» كل الوزارات السيادية (الداخلية، والخارجية، والدفاع) وإسنادها إلى شخصيات «مستقلة»؛ نزولاً عند رغبة كل من حركة الشعب والتيار الديمقراطي. كما اضطر إلى التراجع عن تسمية لبنى الجريبي في وزارة تكنولوجيا الاتصال، وتعيينها وزيرة لدى رئيس الحكومة مكلفة بالمشاريع الكبرى، بعد اعتراض حركة النهضة على وصفها بالمستقلة، باعتبارها قيادية في حزب التكتل الديمقراطي الذي ينتمي إليه رئيس الحكومة الفخفاخ. وكانت أحزاب الشعب والتيار الديمقراطي وتحيا تونس، قد اعترضت، بدورها، على منح حركة النهضة حقيبة تكنولوجيا الاتصال وطالبت بـ «تحييدها»<sup>(4)</sup>. ومثلت «استقلالية» بعض الشخصيات من عددها إحدى النقاط المثيرة للخلاف والتجاذب بين الأحزاب المشاركة في الائتلاف، وبينها وبين رئيس الحكومة المكلف، حيث اعتُبر عدد من الشخصيات المكلفة مقرّباً من التكتل الديمقراطي (حزب الفخفاخ)، الذي فشل في نيل أي مقعد في الانتخابات البرلمانية.

## أولويات الحكومة الجديدة

تمثل التحديات الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها البلاد، كما أكد الفخفاخ، والتحديات الإقليمية التي يفرضها الوضع في الجوار الليبي أبرز أولويات الحكومة الجديدة؛ وهي الرؤية التي تشاركه فيها أغلبية مكونات الائتلاف. ويأتي على رأس الأولويات الاقتصادية والاجتماعية «تحسين القدرة الشرائية ومقاومة الاحتكار والتهرب»، و«إنعاش الاقتصاد بإجراءات عاجلة»، و«تفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد»، و«تعبئة الموارد الضرورية للدولة لسنة 2020». أما الأولويات متوسطة المدى، فتتلخص في «صياغة مخطط للاستثمارات الاستراتيجية للمستقبل»، وذلك بإطلاق «مشاريع كبرى»؛ بينها برنامج هيكلي لإصلاح الدولة واستكمال بناء اللامركزية، وإصلاح المنظومات التربوية والصحية والزراعية، وتحقيق نقلة في مجالات الرقمنة والطاقة. وقد تعهد الفخفاخ بالعمل على استكمال مسار العدالة الانتقالية، واستكمال مؤسسات الدولة؛ بما فيها المحكمة الدستورية، وانتخاب المجالس الجهوية وتعزيز سلطة الأقاليم، ودعم استقلالية القضاء، ومقاومة الإرهاب<sup>(5)</sup>.

4 ينظر: دنيا حفصة، "بعد ماراطون اللقاءات وتدخلات قيس سعيد ونور الدين الطوبوبي: هل تمرّ حكومة إلياس الفخفاخ بتركيبها المعدلة؟"، جريدة المغرب، 2020/2/19، شوهد في 2020/2/21 في: <http://bit.ly/37J37TL>

5 ينظر: "الفخفاخ يكشف الوثيقة المرجعية للبرنامج الحكومي"، إذاعة بنزرت إف إم، 2020/1/28، شوهد في 2020/2/21، في: <http://bit.ly/2HJcokb>

لا يختلف البرنامج الذي طرحه الفخفاخ لعمل حكومته، في حال نيلها ثقة البرلمان، كثيراً، عن البرامج التي طرحتها الحكومات السابقة، إلا في بعض التفاصيل. وعلى الرغم من أن البلاد قطعت شوطاً معتبراً في الانتقال السياسي والمؤسساتي، منذ الثورة، فإن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية لم تشهد خفض نسب البطالة وتقليص عجز الميزان التجاري ووقف تراجع قيمة الدينار، مع أن الحكومات المتعاقبة أكدت أولوية معالجتها. وبناء عليه، تظل هذه الأولويات المعلنة، خاصة في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية، رهينة تحويلها إلى إجراءات عملية قابلة للقياس والتقييم.

## تحديات منتظرة

بعد حسم حركة النهضة، صاحبة الكتلة البرلمانية الأكبر، خياراتها لدعم حكومة الفخفاخ، بات من شبه المؤكد أن هذه الحكومة ستجتاز اختبار منح الثقة في البرلمان. غير أن نيل الثقة لن يكون نهاية المصاعب التي اعترضت الفخفاخ منذ تكليفه. فإدارة ائتلاف حكومي فسيفسائي، مكون من مستقلين ومن ممثلي خمسة أحزاب وكتل برلمانية متنافرة، والحفاظ على انسجامه، لن تكون أمراً يسيراً، علماً أن نجاح الفخفاخ في جسر الهوة بين أحزاب مختلفة جذرياً؛ على غرار حركة الشعب والتيار الديمقراطي، التي كانت، إلى ما قبل أسابيع، ترفض رفضاً مطلقاً أي شراكة مع حركة النهضة، يُعدّ إنجازاً كبيراً، يفتح الباب أمام إمكانية خروج التجربة الديمقراطية التونسية الغضة من دوائر الفرز الأيديولوجي الإقصائي إلى مشهد سياسي مفتوح، تنشأ فيه تحالفات الحكم والمعارضة، وفق اعتبارات سياسية وبرغاماتية.

أما على مستوى الوعود التي قدمها الفخفاخ في برنامج الحكومة، فسيكون تعامله مع الملف الاقتصادي والاجتماعي الاختبار الأهم لمدى قدرة فريقه على تحقيق إنجازات تخفف من وطأة الأزمة المعيشية متعددة الأبعاد؛ وهو اختبار لن يكون يسيراً. ويفرض الفشل الذي وسم سياسات الحكومات السابقة في الملف الاقتصادي والاجتماعي على الفخفاخ وفريقه العمل على مشروع يأخذ في الاعتبار حل الأزمة البنوية المزمنة التي يعانيها الاقتصاد وتعديل المنوال التنموي برمته؛ بما في ذلك الإقدام على إجراءات غير شعبية؛ كتعديل دعم السلع التموينية ومراجعة برامج التشغيل بالوظائف الحكومية ومكافحة الاقتصاد الموازي الذي يستحوذ على أكثر من نصف قيمة الاقتصاد التونسي. وهي إجراءات قد تدفع إلى توترات اجتماعية، ما لم ترافقها خطط تنموية واستراتيجيات اتصالية مدروسة. وفي السياق ذاته، تتصاعد التحديات التي تنتظر الفخفاخ وفريقه في ظل وضع إقليمي ضاغط، بسبب الأحداث التي يشهدها الجوار الليبي وتداعياتها الأمنية والاقتصادية المباشرة على تونس، إضافة إلى الملفات التي تنتظر الحسم مع الشركاء الأوروبيين، وعلى رأسها اتفاق التبادل التجاري الحر في المجال الزراعي، المعروف بـ «الأليكا»؛ وهو الاتفاق الذي ظلّ يمثل موضوع خلاف كبير بين الأطراف المهنية والسياسية، بما فيها الأطراف المشاركة في الائتلاف الحكومي.

## خاتمة

مع نجاح رئيس الحكومة المكلف إلياس الفخفاخ في تشكيل ائتلاف موسع، نسبياً، بعد خمسة أشهر من الانتخابات العامة التي أنتجت مشهداً برلمانياً فسيفسائياً، يسدل الستار على فصل من فصول الانتقال السياسي في تونس. وعلى الرغم من أن كل المؤشرات تتجه إلى نيل فريق الفخفاخ ثقة البرلمان، فإن تركيبة الائتلاف الحكومي الفضفاضة والمتنافرة، وعمق التحديات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية التي تنتظره يتطلب صياغة مشروع وطني تنموي شامل، وتحديد الحسابات السياسية والحزبية الضيقة، والعمل بانسجام بين مختلف القوى التي تشكل الحكومة حتى تتمكن تونس من اجتياز المرحلة الصعبة التي تواجهها.